

جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع
بالتنسيق مع
قسم العلوم الاجتماعية
فرقة الصحة والبيئة والتنمية المستدامة
المؤتمر الدولي التكويني لطلبة دكتوراه العلوم الاجتماعية
النظرية الاجتماعية الممارسات التطبيقية والآفاق
إستمارة مشاركة

اللقب: عمير

الإسم: سهيلة

البلد: الجزائر

الجامعة: جامعة حمة لخضر -الوادي-

البريد الإلكتروني: souhila-souhila@univ-eloued.dz

الرتبة: أستاذ تعليم عالي

اسم المشرف: الأزهر ضيف

المحور الثاني: قراءات نقدية في النظرية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها

عنوان المداخلة

موقف المؤسسة الصناعية الجزائرية من الدراسات السوسيو-تنظيمية

قراءة نقدية

موقف المؤسسة الصناعية الجزائرية من الدراسات السوسيو-تنظيمية

قراءة نقدية

مصداقية ونجاعة البحث وتحديد هويته، يستوجب تكثيف جهود كل الأطراف ذات الصلة (أفراد مجتمع البحث، هيئات مشرفة، باحثين، جهات وصية.. وغيرها من الأطراف)، وتحديد موجبات العمل وتنظيم العلاقات بين المشتغلين بالبحث والمجتمع المستهدف منه، وفق مبادئ وقيم أساسية تلتزم بها كل الأطراف، انطلاقاً من أن البحث السوسيو-تنظيمي في عالم اليوم، قد قدم أوراق اعتماده كأحد الحقول المعرفية التي لها مكانة أساسية في تطور المجتمعات ونهضتها العلمية، وفي هذا السياق جاءت هذه المداخلة كمحاولة لتوضيح موقف المؤسسة الصناعية الجزائرية من الدراسات السوسيو-تنظيمية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على السؤالين الآتيين:

1. هل يمكن الحديث عن توافق بين تصورات الباحث السوسيوولوجي ورغبات المؤسسة الصناعية الجزائرية؟
2. ما مدى الإطلاع على نتائج البحوث السوسيوولوجية-تنظيمية واعتمادها من طرف المؤسسة الصناعية الجزائرية لمعالجة مشكلاتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الصناعية، الدراسات السوسيو-تنظيمية، البحث السوسيوولوجي.

The Algerian Industrial Establishment's Position on Socioregulatory Studies analytical reading

The credibility and effectiveness of research and its identification require intensifying the efforts of all the relevant parties (members of the research community, supervisory bodies, researchers, trustees and others), defining the guidelines of work and regulating the relations between the research workers and the society targeted by it, in accordance with basic principles and values to which all parties are committed, on the basis that socioregulatory research in today's world has presented its credentials as one of the fields of knowledge that is central to the development and scientific advancement of societies. In this context, this intervention was an attempt to clarify the position of the Algerian industrial establishment on Socio-organizational studies, by trying to answer the following two questions:

1. Is it possible to talk about a compatibility between the perceptions of the sociological researcher and the wishes of the Algerian Industrial Establishment?
2. The extent to which the research results are known to the Sociological-Regulatory Institute and adopted by the Algerian Industrial Establishment to address its organizational problems.

keywords: sociological research, sociological-organizational studies, industrial institution.

مقدمة

إن الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي في السنوات الأخيرة كان نتيجة السباق المحموم الذي تشهده مجتمعات وشعوب عالم اليوم، من أجل اكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة، وعيا منها بأن المعرفة العلمية تمثل المفتاح والمسار الوحيد لفهم القضايا والمشكلات والتحديات التي تواجهها.

وفي ظل التحولات البنيوية العميقة التي يشهدها المجتمع الجزائري ابتداء من إعادة هيكلة البنية الاقتصادية ومراجعة أساليب التنظيم والإدارة ضمن توجه عام لبناء اقتصاد السوق، وباعتبار الجامعة في مقدمة مؤسسات المجتمع وعيا بهذه التحولات، فالمتتبع لمسيرة الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها يجد أن كل الموائيق والقرارات والمراسيم الصادرة نصت بشكل صريح على أهمية الجامعة، ومحورية دورها في مجتمع يتطلع للخروج من التخلف وللحاق بركب البلدان المتقدمة، وقد برزت محاولات متعددة فيما يتصل بمدى ترجمة هذا الخطاب وتفعيله على أرض الواقع، وارساء دعائم جامعة عصرية تسير وتستجيب وتتكيف مع التغيرات والتطورات الطارئة، في عالم أصبح يعتمد على المخزون الفكري لأفراد المجتمع، وهذا من خلال بناء استراتيجية للتكوين والبحث العلمي، وتشجيع عمليات التأليف والنشر، وتأسيس المجالات والمخابر المتخصصة، وكذا تنظيم الملتقيات والندوات العلمية والأيام الدراسية، والتكيف مع المحيط بكل خصائصه وسماته وأبعاده، وبالتالي التعبير عن الدور الريادي للجامعة، في التفاعل مع عالم أصبح يوصف بأنه قرية صغيرة، تتدفق فيه المعلومات والحقائق المنتجة للمعرفة التي تمكن من التكفل بدراسة قضايا ومشكلات المجتمع (مزبوة، 2012، 304).

وعلى الرغم من أن كل الخطابات الرسمية جاءت لتؤكد هذا المنحى، إلا أن دور الجامعة الجزائرية لا يزال ضئيلا خاصة من حيث جودة التعليم ونوعيته مقارنة بما حققته بعض الدول النامية كدول شرق آسيا، أما إذا أردنا مقارنة واقع التعليم العالي وإنجازات البحث العلمي فيها بالبلدان الصناعية المتقدمة، فليس هناك وجه للمقارنة، كما أن الملاحظة الفاحصة تؤكد أن الجامعة الجزائرية أثناء الممارسة البحثية تبني معارفها بعيدا عن واقع المجتمع وهمومه ومشاكله.

وكغيره من الحقول المعرفية فالبحث السوسيو-تنظيمي مطالب، بل ويتوجب عليه إختبار مواضيع اشكاليات مشاريعه البحثية إنطلاقا من الطلب الاجتماعي الحقيقي وواقع مجتمع المؤسسة، وربطها واخضاعها للنقد والتقييم، من خلال بحوث علمية جادة تتفاعل فيها كل الأطراف الفاعلة، (أفراد مجتمع البحث، هيئات مشرفة، باحثين، جهات وصية...، وغيرها من الأطراف)، انطلاقا من المناقشات والحوارات العلمية العميقة.

وفي هذا السياق جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لتوضيح موقف المؤسسة الصناعية الجزائرية من الدراسات السوسيو-تنظيمية.

وعليه تمحورت إشكالية الدراسة حول السؤال المركزي الآتي:

ما موقف المؤسسة الصناعية الجزائرية من الدراسات السوسيو-تنظيمية؟

كما تفرع عن هذا السؤال السؤالين الفرعيين الآتيين:

1. هل يمكن الحديث عن توافق بين تصورات الباحث السوسولوجي ورغبات المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

2. ما مدى الإطلاع على نتائج البحوث السوسولوجية-تنظيمية واعتمادها من طرف المؤسسة الصناعية الجزائرية لمعالجة مشكلاتها التنظيمية.

وتماشيا مع طبيعة وأهداف الدراسة الراهنة ومن أجل محاولة الإحاطة بأدبيات موضوع موقف المؤسسة الصناعية الجزائرية من الدراسات السوسولوجية، كان لزاما استخدام المنهج التحليلي كمنهج أساسي للدراسة. وجاءت مجريات الدراسة الراهنة وفقا للمحورين الآتيين:

أولا: التوافق بين تصورات الباحث السوسولوجي ورغبات المؤسسة الصناعية الجزائرية.

كغيرها من الممارسات البحثية في الحقول المعرفية فإن ممارسة البحث السوسولوجي، تفرض على المشتغلين في هذا المجال التقيد بمجموعة من الأدبيات والإجراءات العلمية، التي تساعدهم على إعداد الإطار النظري والمنهجي لمواضيع بحثهم، انطلاقا من إختيار المشكلة المراد دراستها وتقصي المعلومات حولها، بالإضافة إلى التأسيس النظري والمعرفي لمتغيراتها، وتحديد أبعاد الظاهرة وارتباطاتها ببقية الظواهر وما تتضمنه من مفاهيم وقضايا.

فوظيفة عالم الاجتماع كفاعل أن يبني تصورات تتلاءم مع مجتمعه عوض الاقتصار على أخذ مفاهيمه من المجتمعات المتطورة، احتراماً للطابع الداخلي للمجتمع وخصوصياته، متخليا عن الإيديولوجيات التي لا تخدم التفكير العلمي (مساك، 2009، 94).

1. إختيار مشكلات البحث السوسولوجي وطبيعة نشاط المؤسسة الصناعية الجزائرية

في سياق متصل بأدبيات وإجراءات ممارسة البحث العلمي السوسولوجي، فالباحث المبتدئ قد يجد صعوبة في اختيار وتحديد موضوع بحثه، ما يجعله يقع تحت الوصاية الفكرية لمن يعتبرهم مثلاً يقتدى به، من مشرفين وأساتذة ويقترحون عليه موضوع للدراسة، وهذا ما قد يؤدي به إلى عدم القدرة على تناوله ونقده والتوسع فيه، بالإضافة إلى وجود فئة من الباحثين تتميز بحب الاستطلاع، ورغم أن الاستطلاع عامل هام في البحوث عامة، إلا أنه قد يكون منزلقاً في اختبار مشكلة ما دون الدراية الكافية بأبعادها.

والمطلع على الأدبيات المختلفة التي تطرقت لوضع البحث السوسولوجي بصفة عامة والبحث السوسيو-تنظيمي بصفة خاصة في الجزائر، يلاحظ ما يشبه الهوة وضعف التواصل بين المؤسسات العلمية والبحثية (الجامعة، مراكز البحث العلمي) من جهة، والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية باختلاف الأنشطة التي تقوم بها من جهة مقابلة، وفي هذا الصدد وفي اتصال مع بعض العاملين والإطارات والمسؤولين بكل من مؤسسة كوندور إلكترونيكس "Electronics Condor" "عنتر تّراد" بولاية بيج بوعرييج، ومؤسسة سوميفوس "somifos" -بئر العاتر- بولاية تبسة، أكد أغلبهم أن المؤسسة الصناعية الجزائرية وبالرغم من انفتاحها على المجتمع المحلي والوطني ومحاولتها ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية بكامل أبعادها، إلا أن الانشغالات التي تركز عليها وذات أولوية أولى تتمثل في الفعالية التنظيمية وزيادة إنتاجية العمل لتحقيق أكبر عائد ممكن، من خلال الالتزام بحجم وكمية العمل المراد إنجازه، وتغليب الاهتمام بطابع الانضباط في الجانب الاقتصادي على حساب الاهتمام بالطابع الاجتماعي، وهذا راجع ربما إلى مخلفات التخلي عن النظام الاقتصادي الاشتراكي والبحث عن آليات ومتطلبات التحول إلى إقتصاد السوق، وهذا يجعلها تبحث على تحقيق التوازن الاقتصادي أكثر من التوجه نحو معالجة المشاكل الاجتماعية لمواردها البشرية.

كما أفضت المناقشة مع الفئات السابقة الذكر إلى أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها كل من مؤسسة كوندور إلكترونيكس "Electronics Condor" "عنتر تّراد" بولاية بيج بوعرييج، ومؤسسة سوميفوس "somifos" -بئر العاتر- بولاية تبسة، تدفع بهما إلى تحديد رغبتهما في نوعية البحوث التي تجرى بهما، والميل إلى التعامل مع بحوث العلوم التقنية والعلوم ذات العلاقة بالمجال الإلكتروني وعلوم الجيولوجيا والمناجم، وهذا خدمة لأنشطة الفضاء الصناعي الذي تتواجدان فيه، وما يؤكد هذا الميول والانحياز هو الرغبة الملحة للمؤسستين في استقطاب الدراسات المتعلقة بهذه التخصصات، وفي المقابل عدم الاهتمام بالبحث السوسولوجي.

مع الإشارة إلى أن مبادئ تنظيم وإدارة الموارد البشرية التي جاءت بها نظريات التنظيم على اختلاف مشاربها، إضافة إلى النقائص الأصلية للكثير منها إن مورست فإنها تمارس بطريقة مشوهة، وهذا ما ساهم في سيادة وسيطرة توجه يعمل على تغليب الاهتمام بالبحوث التقنية، التي بإمكانها تحسين إنتاجية المؤسسة إلى أكبر حد ممكن، وفي المقابل ورغم وجود مجموعة معتبرة من البحوث الأكاديمية في تخصصات العلوم الاجتماعية وعلم اجتماع التنظيم والعمل بصفة خاصة، إلا أن الجانب السوسيو-تنظيمي للعامل من وجهة نظر مسؤولي المؤسسة الصناعية الجزائرية، يبقى من اختصاص ما ينص به القانون المنظم لعلاقات العمل والاتفاقية الجماعية، المصاغة من طرف الإدارة وممثلي العمال "النقابة" كآلية من آليات ضبط شروط استخدام الموارد البشرية.

وفي هذا الصدد يؤكد عنصر العياشي أن القضايا الرئيسية للمجتمع الصناعي في المرحلة الانتقالية سيطرت عليها نزعة اقتصادية قوية، ويبدو ذلك بوضوح من خلال تضخيم الجوانب الاقتصادية في الأزمة التي يمر بها المجتمع عموماً، والتركيز على فشل تجربة التنمية الاقتصادية في المرحلة السابقة، وفي ذات الوقت يتم تقزيم العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية (عنصر، 1994، 23).

وفيما يتعلق برغبة المؤسسة الصناعية الجزائرية بإجراء دراسات سوسولوجية على مستواها، ومن خلال المناقشات وتبادل الآراء مع بعض الأساتذة في تخصصي علم اجتماع التنظيم والعمل، وكذا علم اجتماع تنمية الموارد البشرية بجامعة العربي التبسي بتبسة، تأكد لنا أن ذلك يعد من الأمور المستبعدة، نظراً للثقافة السائدة بهذا النمط من المؤسسات، كما أن مستوى وتخصص التكوين الذي تلقاه القائمون بشؤون المؤسسة الصناعية الجزائرية، والتحويلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تمر بها، لعبت دوراً هاماً في الاتجاه العام للمسيرين، خاصة وأن أغلبية المؤسسات لا تتوفر على اتفاقيات تنظم إجراء مثل هذه الدراسات.

إن أي علم من العلوم يتطور وينمو بتطور وتشعب وثراء مواضيعه، وبالتالي كيف لعلم الاجتماع الصناعي أن يتطور في غياب نسيج صناعي قوي، وكيف لعلم اجتماع التنظيم والعمل أن يتطور في غياب اقتناع رسمي واجتماعي ومؤسسي، بأهمية هذا العلم خاصة والعلم ككل، وغياب تعاون بين الجامعة والمؤسسة، وذلك في إطار توظيف المعارف العلمية الحديثة في تطوير المؤسسة، فبدونها يصبح أي نموذج تنمية مآله الفشل. (بن هامل، 2017-2018، 191)، وفي السياق نفسه، ورغم أن أهم دوافع الباحث الاجتماعي للتقصي والبحث في الظواهر الاجتماعية هو الشعور والإحساس بالمشكلة، إلا أن الدراسات التي يقدمها البحث السويولوجي على

مستوى المؤسسة الصناعية الجزائرية، تفتقد إلى الرؤية والتصور الواضح لمعالجة الواقع الاجتماعي للعامل والمشكلات التنظيمية التي يتخبط فيها، حيث أن جهل الجامعة شبه التام بخصوصية الطلب الاجتماعي وطبيعته كما وكيفا، وهذا رغم الدعوة والسعي المتكرر للدولة وسلطاتها المسؤولة عن التعليم الجامعي إلى الاصلاحات الشاملة للمنظومة الجامعية.

هكذا فإن حالة الاغتراب والانفصال المعرفي عن الإشكالات والمتطلبات التي يطرحها الواقع الاجتماعي للمؤسسة الصناعية الجزائرية، وجهل الباحث بما يجري في الميدان يقوده إلى تصور مبني إما على أطر نظرية غريبة، وإما مستمد مما توفره له البحوث والدراسات السابقة، وأغلبها من مضموعات رسائل وأطروحات التخرج، التي بدورها تسكن في قرون خلت، وتسيطر عليها تصورات وإشكاليات بحثية سطحية عبارة عن نسخ طبق الأصل وبعيدة كل البعد عن الإبداع العلمي، ما يجعل هذه الدراسات ذات ولادة عليلية يغلب عليها طابع الهوية الغربية.

إن ما يقال عن هذا التخصص (علم اجتماع التنظيم) يقال عن علم الاجتماع عامة، وما يقال عن علم الاجتماع في الجزائر يقال عن علم الاجتماع في الوطن العربي، وفي هذا الشأن يرى التيجاني عبد القادر حامد، أنه ونظرا لغياب استراتيجية أو خطة تسترشد بها مؤسسات بحوث علم الاجتماع في الوطن العربي، أصبح النشاط والمنتج البحثي يتسم بطابع العشوائية والتبعثر، بل وبانعدام الهدف المجتمعي له، وأصبح الذي يحكم اختيار مشكلات البحوث ومجالاتها عوامل فردية خاصة بالباحث مثل اهتماماته الشخصية، أو ميدان عمله، أو سهولة جمع المادة، أو نوع التدريب الذي حصل عليه، أو تأثيره بنمط البحوث الذي يجري بالبلد الأجنبي الذي تلقى هو أو أساتذته تعليمه فيه...، ثم يواصل القول بأن معظم الباحثين الاجتماعيين يستمدون مشكلات بحوثهم من مراجع علم الاجتماع في البلدان الغربية الرأسمالية، وحين يتعرضون للتراث البحثي السابق لبحوثهم فإن معظم هذا التراث يكون أجنبيا، وحين يناقشون نتائج بحوثهم فإنهم يناقشونها على أساس مدى إتفاقها أو إختلافها مع النتائج التي توصل إليها من يعتقدون أنهم أقرانهم في الغرب، وحينما يصمم هؤلاء الباحثون خطط بحوثهم فإنهم يصممونها على غرار البحوث الأجنبية، ويختارون نفس الأدوات التي استخدمها الباحثون الأجانب في جمعهم للمادة العلمية، ناهيك عن الإطار النظري والتوجه الايديولوجي لدراساتهم، فهم يتبنون هذا الإطار وذاك التوجه دون توظيف للعقل أو النقد في معظم الأحوال، وإن فعلوا فإنهم لا يتجاوزون نقل النقد الذي قدمه الباحثون الغربيون لبعضهم البعض (قويسي وآخرون، 2021، 233-234).

2. التكوين العلمي لممارسي البحث السوسيولوجي والواقع الاجتماعي للمؤسسة الصناعية الجزائرية

يبدو الواقع البحثي الجزائري في علم اجتماع التنظيم والعمل كغيره من التخصصات في علم الاجتماع، يميل إلى الأنماط التقليدية الجامدة أو الحدائية المشوهة، رغم أن مسيرة علم الاجتماع في سبعينات وثمانينيات القرن العشرين عرفت ممارسة سوسيولوجية تطبيقية غنية وثرية، كانت لها الأثر البارز والمكانة الفاعلة في متابعة ومسايرة التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري، ودراسة أسباب دفع عجلة النمو الاقتصادي والرقى الاجتماعي.

وقد يتجلى ذلك في أن علم الاجتماع والمنشغلين به في تلك المرحلة قد جندوا للدفاع عن الإيديولوجية الاشتراكية، أي إيديولوجية الحزب الحاكم، وعليه نجد أن علم الاجتماع في هذه المرحلة قد تحول من علم أكاديمي إلى علم إيديولوجي أي تنفيذا لسياسة الحزب الحاكم، وأصبح محتوى الدروس في علم الاجتماع كله خطاب إيديولوجي يعمل على تمجيد الاشتراكية وتدنيس الرأسمالية والتوجه الإسلامي، كما أن كل التخصصات في علم الاجتماع التي كانت في تلك المرحلة لم تأتي صدفة أو لأغراض علمية بحتة، بل جاءت لتساير المشروع الاشتراكي الذي تبنته الدولة الجزائرية، فهكذا نجد مثلا تخصص علم اجتماع الريفي - الحضري جاء تجاوبا مع الثورة الزراعية، ونفس الشيء لعلم الاجتماع الصناعي الذي جاء خدمة للثورة الصناعية التي أطلقها النظام آنذاك، وعلى هذا الأساس انقسمت الساحة السوسيولوجية إلى قسمين، فأصبح هناك علم اجتماع ثوري تقدمي متشبع بالإيديولوجية الاشتراكية الماركسية، وقسم آخر وقف في وجه الاشتراكية وأخذ عن المعسكر الرأسمالي تكوينه السوسيولوجي، وتمثل في الرجعيين البورجوازيين وأصحاب الممتلكات من أراضي ورؤوس أموال، وبالتالي انقسمت الساحة السياسية والاجتماعية وفق هاذين التوجهين وسار علم الاجتماع في اتجاهين متناقضين. (درنوني، جويلا 2016، 91-92).

وفي نفس السياق يرى السوسيولوجي الجزائري عنصر العياشي أن مجال البحث العلمي عموما وفي علم الاجتماع تخصيصا، تميز بتبعية واضحة ومؤكدة للتصورات والانشغالات التي عبرت عنها السلطة السياسية، وقد تحققت تلك التبعية من خلال آليات عديدة لعل أهمها التوجيه الإيديولوجي والتمويل، ونقصد بالتوجيه الإيديولوجي أن معظم الابحاث التي جرت في علم الاجتماع، سواء كانت لتلبية طلب اجتماعي مباشر وصريح من قبل مؤسسات رسمية، أو اندرجت في إطار الدراسات الجامعية لتحصيل شهادات ودرجات علمية، هذه البحوث خضعت في معظمها لتصورات الأيديولوجيا المسطرة في الفترة التاريخية التي جرى فيها البحث، ويمكننا

ملاحظة كيف أن اهتمامات وإنشغالات الباحثين قد تزامنت مع بروز وسيطرة موضوعات معينة، على مستوى الخطاب والممارسة للسلطة (الثورة الزراعية، سياسة التنمية والتصنيع، التسير الاشتراكي، إعادة الهيكلة واستقلال المؤسسات، علاقات العمل في اقتصاد السوق، منظومة التكوين وعلاقتها بالتشغيل، الشباب والتهميش ومظاهر الانحراف، ... الخ). (عنصر، 1994، 17-18).

وهنا يمكن القول أن البحث السوسيولوجي على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ليس بذلك البحث المتعمق في الظواهر التي يدرسها، إذ تؤدي دراساته في أحسن الحالات إلى تجميع طائفة من المعلومات يعاد تركيبها في إشكاليات مصطنعة لا تلائم واقع وخصوصية مجتمع المؤسسة الصناعية الجزائرية، وبناء على ذلك كانت البرامج الرسمية تابعة، وتقدم في شكل معارف كلاسيكية، بدلا من أن تكون مطلعة على واقع المجتمع الجزائري والمشكلات الحقيقية التي يطرحها، هذه البرامج صممت انطلاقا من طبيعة المعلومات، ولم تراعي الأهداف التي تعكس بكل وضوح وصدق فلسفة التوجهات الأساسية التي تعبر بحق عن طبيعة الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمع الجزائري ومعطيات واقعه، وفي هذا السياق يقول علي الكنز أن إيجابيتنا تجاه النظرية السوسيولوجية جعلتنا نتقن التعليم، إلا أنها لم تعطنا الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا الذي يختلف في تكوينه عن واقع المجتمعات الغربية، لذا تبقى أغلبية الأبحاث عقيمة، إذ تؤدي في أحسن الحالات إلى تجميع معلومات تجريبية يعاد تركيبها في إشكالات مصطنعة لا تلائم الواقع (مساك، 2009، 113-114).

دائما وفي إطار ضعف التكوين في مؤسسات التعليم العالي، فقد أرجع اسماعيل قيرة الأسباب الكامنة وراء تدني مستوى التكوين الجامعي وهشاشته خاصة في علم الاجتماع إلى مجموعة من العوامل، لعل أهمها ضعف طرق التدريس التي تستخدم أسلوب المحاضرات الذي يكشف في الغالب ضعف هيئة التدريس لاعتمادها على التلقين من الكتب والمراجع التي تعود إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ويضيف اسماعيل قيرة قائلا إنها جماعات لم تتسلح بالإطار المعرفي المطلوب والخبرة الكافية للإنتاج العلمي وتكوين أجيال جديدة، والأدهى والأمر من ذلك هو ممارستها لكل أشكال المكيافيلية والقطيعة مع المعرفة والكذب على الذات والآخر، فهي فئة محضوة لم تتعب في الحصول على الشهادات، ولم ترهق نفسها في القراءة الفاحصة العادية أو العميقة، حتى أن أحدهم يفتخر لعدم قراءته لكتاب كامل، وهناك عدد من السمات المشتركة التي تميز هذه الفئات، كانسحابها من المشاركة في الأنشطة

العلمية واللامبالاة وانخفاض الإنتاجية والمردود العلمي لها، إلا إذا كانت الحاجة ماسة إلى تقديم شيء للتقدم في الترتيب والمنافسة على المراتب الأولى. (بوسحلة، 2018-2019، 152)

وطالما أن البحوث الاجتماعية ومنها البحوث والدراسات التي تجرى على المؤسسة الصناعية الجزائرية، تعتمد وتستمد رؤيتها وتصوراتها من خلال أطر فكرية غربية تقليدية إلى حد كبير، نجد أنه من المنطقي أن يؤدي ذلك إلى نفس أسس الممارسة السوسولوجية، حيث أن معظم المذكرات والبحوث السوسولوجية تنطلق من نظريات التنظيم المعربة دون تقويمها أو وضعها تحت المجهر للنقد البناء، ومن هنا نجد غياب الفكر النقدي الخلاق أو المبدع عند الكثير من المشتغلين في مجال علم اجتماع التنظيم، وكذا علم اجتماع تنمية الموارد البشرية بالجزائر.

وهذا ما يستدعي حسب محمد بشير إعادة النظر في المواضيع السائدة مثل عصنة التصورات والممارسات، العلمنة، الفرد الحر والمسؤول، استيعاب الرسمي للارسمي...، بكلمة أخرى نحن ندعو إلى البحث في مواضيع نعتقد في وجاهتها العلمية مثل الهوية (الشعور بالانتماء)، ثقافة الخضوع والولاء والزيونية، الاستراتيجيات الجديدة اتجاه المدرسة، الممارسات الدينية، وكيف أن الدين يؤثر التصورات، النزعات القبلية والجهوية...، كما يجب إعادة النظر في جل الحقول النظرية، للتحويلات الجذرية التي عرفها ويعرفها المجتمع. فمثلا لم تعد المؤسسة الصناعية الموجه الرئيس للمجتمع، كما أصبحت المنظومة التربوية بعيدة كل البعد عن متطلبات الفكر النقدي. (بشير، 2019، 189)

وبهذا الطرح لا يمكن للجامعة أن تتصل من مسؤوليتها وبنسبة معتبرة تجاه أزمة وارتباك علم الاجتماع عامة والبحث السوسيو-تنظيمي خاصة، كون أزمة علم الاجتماع ما هي إلا تحصيل حاصل لسيادة التوجه إلى تخريج كم كبير من الطلبة، على حساب التكوين النوعي في هذا المجال، كما أن نقص التأطير المتخصص والمؤهل في مجال علم الاجتماع، ولامبالاة الطلبة المنتمين إليه وانشغالهم الوحيد هو تحصيل النقاط بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة، أفقد قيمة الشهادة المتحصل عليها، خاصة أن السنوات الأخير رافقها تنامي لعدد الطلبة الدارسين لعلم الاجتماع، نتيجة غياب فرص دراستهم في العلوم والحقول المعرفية الأخرى، بسبب تدني معدلاتهم في امتحان شهادة البكالوريا، ما اظطرهم لدراسة علم الاجتماع، وهذا ما انجر عنه وضعية بيداغوجية وتكوينية سيئة، نتيجة عدم مراعاة الضوابط البيداغوجية والتكوينية المتعلقة بفتح أقسام علم الاجتماع وتخصصاته.

وفي ظل واقع الجامعة المتسم بعدم مراعاة الضوابط البيداغوجية ومعايير التكوين النوعي، وزيادة الطلبة المنتمين لتخصص علم الاجتماع من حيث الكم، قلت فرص امتلاك ممارسيه وخريجه للمهارات العلمية العالية، التي تسمح لهم بفهم الرهانات التي سوف تحملها مواضيع أبحاثهم، وهو الشيء الذي أوقع الباحثين في المجال السوسيولوجي اعتماد أفكارا مسبقة تفضي إلى معارف هي أقرب إلى المعرفة العامة منها إلى المعرفة العلمية، ما أدى إلى ظهور دراسات سوسيولوجية اهتمت بالظاهرة التنظيمية في الجزائر، لكنها للأسف تتحدث باسم مجتمع المؤسسة الصناعية وفاعليها، بدلا من استنطاق واقعها الاجتماعي والاستماع إليه، بسبب جهل أديبات وأساسيات البحث في هذا المجال، وكذا عدم الدراية بالواقع الاجتماعي للمؤسسة الصناعية والخصوصية التاريخية والثقافية لمجتمعها، بالإضافة إلى ارتباط الممارسة السوسيولوجية في مجال التنظيم بقراءات التراث السوسيو- تنظيمي الذي تعتبر نظرية التنظيم الحقل المعرفي له، وهي في الأساس ذات منشأ غربي، فيجد الباحث في هذا المجال نفسه في النهاية في إطار نمذجة للواقع الاجتماعي للمؤسسة الصناعية الجزائرية وقولته وفقا لمقاس نظرية التنظيم الغربية.

وأمام سيادة النزعة الاقتصادية على واقع المؤسسة الصناعية الجزائرية وألوية الإنتاج ومحاولة تلبية طلبات السوق، والاعتماد على قانون علاقات العمل 90-11 والمفاوضة الجماعية، كمرجعية أساسية يستند عليها في حل المشاكل والنزاعات التنظيمية، كل هذا أدى إلى تجاهل دور الاجتماعي والسوسيولوجي داخل هذه المؤسسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد تصورات الباحث في حد ذاتها لا تتعد عن تكرار لموضوعات قد صيغت من قبل، وعدم اطلاعه على ميادين الدراسة والقيام بالزيارات الاستطلاعية لمعرفة واقع الظاهرة التنظيمية، وجمع المعلومات والبيانات الأولية لوضع أرضية علمية وتصور إجمالي ودقيق لموضوع البحث.

وبناء على ما ذكر سابقا لا يمكن الحديث عن التوافق بين تصورات الباحث المبنية في الغالب انطلاقا من أطر نظرية غربية وانفصاله واعترايه عن الواقع الاجتماعي للعامل الجزائري، ورغبات المؤسسة الصناعية الجزائرية في دراسة مواضيع معينة، هذا إن كانت مهتمة أساسا.

ثانيا: الإطلاع على البحوث السوسيولو-تنظيمية واعتمادها من طرف المؤسسة الصناعية الجزائرية لمعالجة مشكلاتها التنظيمية.

إنّ السعي الجاد لتحديد هوية البحث السوسولوجي قضية تحتاج إلى جهود مكثفة من كل الأطراف (المؤسسة، الجامعة، الباحث، الجهات الوصية)، حيث أنّ مقومات الهوية تنطلق من خلال التفكير في المصالح المشتركة الحالية والمستقبلية وتحديد المهام، وموجهات العمل وتنظيم العلاقات بين المشتغلين بالبحث والمؤسسة، وفق مبادئ وقيم أساسية يلتزم بها أعضاء هذا التنظيم (عبد الباسط، 1985، ص 35)، كما أن الاعتماد على معطيات ونتائج البحث العلمية في اتخاذ القرارات والتدابير على اختلاف أنواعها، يمنح هذه الأخيرة مصداقية ونجاعة واستقراراً.

1. الإطلاع على البحوث السوسولوجية-تنظيمية من طرف الفاعلين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية

الملاحظ على الشأن الجزائري أن نتائج البحوث السوسولوجية كثيراً ما تنتهي حياتها في دواليب المحفوظات وأرفف المكتبات، دون أن تقرأ أو تسمع عن نتائجها المفردات التي استهدفتها للدراسة، ولذلك قد تكون هناك بحوث جيدة ووفيرة العدد تجرى كل عام، لكن ما قيمتها وما جدواها إن لم تستخدم وتطبق نتائجها في حل المشكلات السوسيو-تنظيمية.

وفي هذا الإطار تمحور الحوار والنقاش مع بعض إطارات وعاملي كل من مؤسسة سوميفوس "somifos" بئر العاتر بولاية تبسة، وكذا مؤسسة كوندور إلكترونيكس "Electronics Condor" "عنتر تّراد" بولاية برج بوعريّج، حول ما إن كانوا مطلعين على نتائج البحوث السوسولوجية التي أجريت على مستوى المؤسسات، فصرح أغلبيتهم أنهم لم يطلعوا على نتائج هذه البحوث، مبررين ذلك بما يلي:

✓ عدم تمكنهم من الحصول على نسخ من رسائل وأطروحات الدراسات المنجزة، نتيجة تقصير الباحثين والجامعة في توفيرها.

✓ في حال توفر نسخ من هذه الرسائل والأطروحات على مستوى المؤسسة (وهي نادرة جداً)، فإنها تحتكر في خزائن مكاتب المسيرين.

✓ اللغة المتعامل بها في أغلبية المؤسسات الصناعية الجزائرية هي اللغة الأجنبية (الفرنسية غالباً)، وهذا ما من شأنه طرح إشكالية فهم نتائج الدراسات السوسيو-تنظيمية، التي في الغالب يتم إنجاز مذكراتها باللغة العربية.

✓ انحصار البحث الاجتماعي أساساً في المذكرات التي تحضر لنيل شهادة أو ترقية علمية، أكثر من كون مضامين موضوعاتها تحوز وتتعمق في مناقشات وتحليلات لمشكلات تساهم في إثراء المعرفة العلمية المتعلقة بالمشكلة التنظيمية.

✓ قلة الاهتمام بنشر هذه البحوث وعدم إتاحتها على مستوى المكتبات العمومية وحتى الخاصة.

فيما صرحت أقلية من إطارات وعاملي هاتين المؤسستين أنهم على اطلاع بنتائج بعض الدراسات السوسيولوجية التي تمت على مستوى المؤسسة وهذا راجع حسبهم إلى:

✓ الفضول العلمي والإيمان بقيمة المعرفة العلمية، على اعتبار أنهم يحملون شهادات جامعية.

✓ بحكم أن هذه الدراسات تدخل في صلب اهتماماتهم المهنية.

✓ الإشراف والمرافقة المباشرة على الباحثين الذين قاموا بإجراء هذه الدراسات داخل المؤسسة، ما اعتبر مصدراً مهماً للاطلاع، حيث يتم أثناء هذه الفترة معرفة الموضوع المراد دراسته، والاطلاع على بعض التفاصيل المتعلقة بالبحث فيه، والنتائج المتوصل إليها، خاصة من خلال وسائل وتقنيات البحث من استمارات ومقابلات.

✓ الحصول على نسخ من المذكرات عن طريق العلاقات الشخصية، سواء مع الباحثين أو المؤسسة إن توفرت فيها نسخ، أو حتى العلاقات الشخصية مع بعض العاملين بالمكتبات الجامعية.

من جهة أخرى أفضى النقاش والحوار إلى أنه من الضروري الاطلاع على نتائج الدراسات السوسيولوجية، من طرف القائمين ومختلف الفاعلين بالمؤسسات الصناعية، وهذا من شأنه المساعدة فيما يتعلق بالإطلاع على قضايا وانشغالات المؤسسة ومشكلات الموارد البشرية العاملة بها، وهذا ما قد يساهم بدوره في تقليص الفجوة بين الجانب الميداني والجانب النظري، كما أن رصد نتائج هذه الدراسات والتعمق في تحليلها وفتح المجال لمناقشتها وتحديد الموقف منها وتصنيفها، يساعد على تقليص الفجوة العميقة الفاصلة بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي من جهة، وراسمي ومتخذي القرار بشأن المؤسسة الصناعية الجزائرية من جهة ثانية، والتمكن من تحديد الجوهرى والثانوي من نتائج هذا النوع من البحث العلمي.

وبالتّظر إلى عدم إطلاع مجتمع المؤسسات الصناعية الجزائرية على نتائج البحوث السوسولوجية التي أجريت بها، بحجة عدم الحصول على نسخ من الرسائل والأطروحات المتضمنة لنتائج الدراسات التي تتم على مستواها، فإن ذلك يعكس حقيقة التقصير وعدم الاهتمام واللامبالاة تجاه هذا النوع من البحوث، بداع جملة من المبررات، ورغم أنّها في حقيقة الأمر مبررات غير مقنعة، إلا أنه بالإمكان إجمالها في ما يلي:

✓ ليس من واجب المؤسسة الاتصال بالجامعة والهيئات المعنية للحصول على نسخ من الرسائل والأطروحات المتعلقة بنتائج الدراسات السوسولوجية التي تمت على مستواها، وإتّما من واجب المؤسسة الجامعية والهيئات المعنية تقديم ذلك.

✓ تحول اهتمام المؤسسة الصناعية الجزائرية عموماً من الاهتمام بالجانب الاجتماعي إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي، وهذا يفرضه طبيعة النسق التنظيمي كحتمية للتوجه.

✓ أنّ لكل مؤسسة صناعية هيئة بحثية تقوم ببحوث في عدة مجالات تلي حاجات المؤسسة وتغطي متطلباتها، أما الجانب الاجتماعي فتكفل به مديرية الموارد البشرية التي بها أخصائيون وإطارات في علم الاجتماع تغطي حاجة المؤسسة من هذا الجانب.

2. الاعتماد على الدراسات السوسيو-تنظيمية من طرف المؤسسة الصناعية الجزائرية لمعالجة مشكلاتها

التنظيمية

رغم الوضعية التي يوجد فيها البحث العلمي في الجزائر، إلا أن هناك وعياً بدأ في التزايد للاستفادة من خدماته، ومبادرات سياسية تعكس الحاجة لنتائج البحث العلمي في مختلف التخصصات والقطاعات للاستفادة منها والاسترشاد بها، وما إنشأ وكالات البحث العلمي على غرار الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، لدليل على التوجه نحو الاستفادة والاستثمار في مجال البحث العلمي، على طريقة المجتمعات المتقدمة التي يلقى فيها الدعم السخي من طرف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة، لأنه يترجم أو يتحول في العموم إلى منتج استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالباحث العلمي في هذه الحالة، وبهذا المعنى، هو استثمار وليس ترفاً أكاديمياً عشوائياً، ولا نظن أن البحث العلمي في عالمنا العربي سيشهد الازدهار المأمول، ما لم يعالج الخلل الكبير الذي لم يترك له أي فرصة ليأخذ المكان

الأحقق به اهتماماً وأهمية، فيكون أحد أهم عوامل التنمية والتطور، إذ يواجه البحث الاجتماعي العديد من المعوقات التي تحد من وجوده، وتحول دون الاستفادة من نتائجه وتحويلها إلى قرارات، حيث أن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات لا يصل إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي السياسة التعليمية أو المتصلة بالجانب الاجتماعي عامة. (يوسفي، 07 و08 مارس 2012)، وهذا ما يعكس بصورة واضحة التماثل الحاصل بين تصورات الباحثين عن رغبات المؤسسة الصناعية الجزائرية، وهذا التماثل أدى إلى خلق نوع من اللاتقنة بينها وبين الباحث، وهذا ما من شأنه إفقاد البحث العلمي مصداقيته واستقلالته، وبالتالي تقليص دوره وتنظيم الممارسة المعرفية به، بحكم أن قطاع عريض من الأطراف الفاعلة بالمؤسسة الصناعية الجزائرية (مسيرون، مسؤولون، رؤساء مصالح... إلخ) يجهل طبيعة ودور البحث السوسيولوجي بهذه المؤسسة، بالإضافة إلى أن هناك فئات معتبرة من أصحاب المراكز العليا بالمؤسسة الصناعية الجزائرية يرفضون التعامل مع الباحثين في مجال علم اجتماع التنظيم وعدم تقديم يد المساعدة لهم، ولا يتوانون في إبداء العداوة الصريح لهذا النوع من البحوث ودراساته وحتى منتسبيه، بدعوى أنه يدعو إلى الشغب والفوضى ويهدد النظام والاستقرار أينما حلّ، وبدل هذا التصور على الذهنيات التي تمنعت جيداً فيما يؤكد بيار بورديو "Pierre Bourdieu" بقوله: السوسيولوجيا هي آخر العلوم في المجيء، علم نقدي ينقد نفسه وينقد العلوم الأخرى وينقد السلطات، بما فيها سلطات العلم، إنها علم يعمل على معرفة قوانين إنتاج العمل، وهو لا يزودنا بوسائل السيطرة بل ربما يزودنا بوسائل السيطرة على السيطرة (Bourdieu, 2002, 49).

كما أن يوميات الباحثين الذين قاموا بدراسات سوسيولوجية على مستوى المؤسسة الصناعية الجزائرية، أفرزت أن هناك شريحة هامة من العمال ورؤساء المصالح والورشات تحجم عن تقديم معلومات وحقائق للباحثين في المجال السوسيولوجي، خوفاً من فقدان مناصب عملهم، وهذا إن عبر على شيء إنما يُعبر عن صنف فئة من مجتمع المؤسسة الصناعية الجزائرية، لها توجه تحاشي البحث السوسيولوجي، وهذا سعياً لتعزيز مناصبها ومواقعها في المؤسسة والحفاظ عليه.

وهكذا يجد المشتغلين في مجال البحث السوسيولوجي أنفسهم بين فئتين متناقضتين داخل هذه المؤسسة، فئة رافضة للتعامل معهم ومبديّة للعداء لهم، حتى لا يكشفوا طبيعة مشاريعها المقنّعة بالعقلانية وممارساتها الزائفة، وفئة تتحاشاهم بداعي الخوف من فقدان مناصبها.

خلاصة

عظفا على ماسبق يمكن القول أن البحث السوسيو-تنظيمي لا يدخل في اهتمامات المؤسسة الصناعية الجزائرية، وهذا الموقف يتجسد بصورة واضحة من خلال ما يلي:

1. عدم التوافق بين تصورات الباحث المبنية في الغالب انطلاقا من أطر نظرية غريبة وانفصاله واغترابه عن الواقع الاجتماعي للعامل الجزائري، ورغبات المؤسسة الصناعية الجزائرية في دراسة مواضيع معينة، هذا إن كانت مهمة أساسا، مع الإشارة أن هذا الموقف إزدادت تركيته من خلال التصور السائد لدى النخبة السياسية وصانعي القرار، بأن التخلف قضية اقتصادية وتقنية، وليس قضية إنسانية تتعلق بمدى فعالية النظم الاجتماعية وإبراز قدرات ومؤهلات الإنسان.

2. عدم إطلاع أغلبية الفئات والفاعلين الاجتماعيين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية على نتائج البحوث السوسيوولوجية التي تتم على مستواها، وهذا نتيجة انعزال وانفصال المشتغلين في البحث السوسيو-تنظيمي والبحث العلمي والجامعة كمؤسسة حاضنة للبحث العلمي عن المجتمع ومؤسساته الفرعية، وانحصار دورها العملية التعليمية، والتوجه نحو البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية.

3. قصور النظرة إلى الدراسات السوسيو-تنظيمية، وسيادة عدم الإقبال عليها وعزوف الإعتماد على نتائجه من قبل المؤسسة الصناعية الجزائرية، بداعي أنها غير قادرة إنتاج بحوث علمية تساهم في معالجة المشكلة التنظيمية بالمؤسسة الصناعية الجزائرية.

المراجع المستخدمة

1. بشير، محمد، (2019)، علماء إجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر الرعييل الأول، ط2، دار الكنوز للانتاج والنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر.

2. بن هامل، جميلة، (2017-2018)، علم اجتماع التنظيم والعمل والتغير الاجتماعي في الجزائر -
حالي جامعة وهران وتلمسان-، أطروحة دكتوراه ل.م.د، تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر
بلقايد تلمسان، الجزائر.
3. بوسحلة، إيناس، (2018-2019) الهوية السوسولوجية للباحث في علم الاجتماع- دراسة ميدانية
لأطروحات الدكتوراه للجامعات الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع تنظيم
وعمل، منشورة، جامعة باتنة 1 الجزائر.
4. درنوني، سليم، (جويلية 2016)، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية (ارهاصات الماضي وتحديات
المستقبل)، العدد1، مجلة التغير الاجتماعي، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة بسكرة،
الجزائر.
5. عبد الباسط، عبد المعطي، (1985)، في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: بيان في
التمرد والالتزام، مجلة المستقبل العربي، العدد 82، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. عنصر، العياشي، (1994)، أي غد لعلم الاجتماع في الجزائر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. قويسبي، حامد وآخرون، (2021)، أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي- المظاهر والأفاق-، مركز ابن
خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، قطر.
8. مزبوة، بلقاسم، (فيفري 2012)، الجامعة الجزائرية بين الوظيفة التقليدية والوظيفة الاستراتيجية، العدد
06، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر.
9. مساك، أمينة، (جانفي 2009)، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع
الاجتماعي، المجلد4 العدد2، مجلة دفاتر المخبر، مخبر المسألة التربوية في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر.

10. يوسف، حدة، (07 و08 مارس 2012)، معوقات الإعتماد على نتائج البحوث النفسية والإجتماعية في إتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الإجتماعية في الجزائر (الواقع والأفاق)، المنعقد بقسم العلوم الإجتماعية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

11. Pierre Bourdieu: questions de sociologie, documents, Éditions de Minuit Reprise n°2,